التكنولوجية في التعليم الجامعي

بين الانفتاح على مجتمع المعرفة وخطر العولمة

أ. عبدلي وليد
أستاذ باحث، جامعة باتنة -1-

أ.بشته حنان
أستاذة مساعدة، جامعة جيجل

ملخص:

تكتسي المعلوماتية أهمية بالغة في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وقد حضيت باهتمام السياسات التربوية الحديثة من حيث هي قضية مصيرية لا بالنسبة للتعليم فحسب بل بالنسبة للوجود الاجتماعي فهي مواجهة للسؤال التنمية، حيث يصعب في هذا الزمن العولمي تصور منظومات تربوية بدون المعلوماتية وكذا مجتمعات بدون معرفة معلوماتية، لا سيما وأن الأمم المتقدمة قد بدأت تحولاتها التكنولوجية في الانتقال من المجتمعات الصناعية الحداثية إلى المجتمعات المعرفية .

والجامعة من حيث هي الوسيط بين المجتمع والمعرفة المعيارية تجد نفسها في هذا الاستقطاب العولمي بين ضرورات تمكين الجيل من الدمج الحضاري والمواكبة والتأقلم مع التطورات العالمية وما نشأ عنها من نظم اجتماعية جديدة وبين مخاطر تفكك الهوية الثقافية والاجتماعية بفعل إفرازات العولمة، فالعولمة لا تكف عن أسئلة الدمج والتكيف العالمي لا بتهيئة الذات لاستقبال ما هو عالمي وتمثله بل بنقل الذات من موقعها الحضاري نحو ما هو عولمي وهو ما نراه خطورة على الذات والمجتمع ومن ثم يطرح سؤال الهوية العلمية للجامعة فهل جامعتنا على استعداد لمواكبة المعلوماتية ولها القدرة المادية والبشرية اللازمة للتخطيط لولوج مجتمع المعرفة أم دائما نهلل للبدعات الغربية وندفع بالملايير من اجل الاستحواذ على كل ما هو تكنولوجي ومتطور دون أن نستغله فعليا في تطوير الجامعة وإنتاج عقول مبدعة فأين جامعتنا ونحن من مجتمع المعرفة .

Résumé :

L'information a une importance capitale dans les différents processus de l'enseignement, en particulier ceux de l'enseignement supérieur. En suscitant l'intérêt des politiques éducative modernes, vu son importance, non seulement pour l'enseignement mais aussi pour l'existence sociale,…..Elle joue un rôle très important dans la phase préliminaire du développement. IL nous est difficile d'imaginer, en ce temps caractérisé par la mondialisation, des « systèmes éducatifs » sans accès libres et efficaces à l'information ainsi des societies entières sans connaissance de l'Internet. Sachant que les nations développées ont amorcé le passage ou la transition d'une société industrielle à une société maîtrisant la connaissance. L'université, qui est un intermédiaire entre la société et la connaissance référentielle. Se trouve obligé d'assurer et de permettre aux générations actuelles et futures de s'intégrer dans la civilisation et de s'adapter aux développements mondiaux en prenant en considération ce que la mondialisation peut prétendre comme nouveaux systèmes sociaux ainsi la question de l'identité culturelle. A signalé qu'un compromis relatif à la mondialisation est évoqué par les spécialistes parlant du sujet d'intégration et d'adaptation mondiale, non par la préparation des personnes à recevoir tout ce qui est mondial, mais par le déplacement de leur civilisation d'origine vers une autre mondiale, ce qui constitue un danger aux personnes comme aux sociétés et pose la question de l'identité scientifique de l'université. Et la question qui se pose: Est ce notre université est prête à faire face à l'information ? Est-ce que ses potentiels matériels et humains sont suffisant pour la planification d'entrer dans la société de la connaissance ou c'est toujours cette dépendance à tout ce qui occidentale et étranger en payant des fortunes pour l'acquisition de la technologie sans l'exploiter réellement dans le développement de l'université en visant comme objectif l'initiative et la créativité chez l'universitaire algérien.

مقدمة

مفاهيم الدراسة :

لقد ظهرت مفاهيم ومصطلحات عديدة صاحبت نمو الاهتمام بظاهرة العولمة في صيغتها التكنولوجية كمصطلح المعلوماتية ومجتمع المعرفة، والعولمة والرقمنة الخ...

المعلوماتية: هي مصطلح طور من مفهوم المعلومات والتي تعني النشاط الإنساني المتعلق بإنتاج المعلومات والعلوم والتقنيات الفنية ونقل الأخبار والإعلام على مستوى كل الأنشطة الاجتماعية ومستوياتها. وبفضل ما اصطلح عليه بالانفجار المعرفي وما يسمى بالثورة الحاسوبية صار الحديث عن معنى للمعلومات يتعلق بنقل انعكاس التنوع للموضوعات (معن، 2001، ص. 8)، ثم تطور مصطلح المعلومات إلى كلمة المعلوماتية، وتطلق تحديدا . كما تظهر في الاستعمال الغربي على تكنولوجيا المعلومات وما توفره من إمكانات الحفظ والتوزيع والمعالجة والبرمجة والتخطيط وإنتاج التقنية المعلوماتية ...الخ.

ويعرف " معن النقري" المعلوماتية، أنها تعني في المجال العلمي الأكاديمي التخصص الذي تتحد فيه علوم متنوعة عديدة اللازمة لصناعة الحاسوب أو اللازمة لأتمتة النظم الإدارية، أو تعني في معناها العام منظومة المعارف المنتمية إلى سائر أنواع المعلومات في الطبيعة والمجتمع وفي التجهيزات التقنية سواء من حيث إنتاج وتحويل هذه المعلومات أو من حيث تخزينها وتوزيعها؛ بل هي تعني العلم المستقبلي الذي يبحث توحيد الاتصال الإنساني المعلوماتي المباشر بالاتصال الآلي وتشكل ما يسميه النقري بـ التواصل البيو. آلي المعلومي " أو " الاتصال الانسالي". (نبيل، 1990، ص.235)

ومن منظور تكنولوجيا التعليم تدرج المعلوماتية كجزء يتعلق بتعلم معارف ومهارات تصميم العمليات والمصادر والتطوير والتقويم وإدارة المعلومات التعليمية وعتادها الإلكتروني. وهو مفهوم يستند إلى نظرية" سكنر" في التعليم المبرمج ويقوم على مفاهيم نظم الاتصال ومخروط الخبرة (من المحسوس إلى المجرد) والبرمجة التعليمية ومداخل النظم والوسائط المتعددة، وتتمركز عملياته على تخطيط التدريس وهيكلة المعلومات وهندستها، واستعمال الوسائط المتعددة في التعليم وتوظيف التقنيات الإلكترونية بكل أنواعها وإدارة المشاريع التعليمية ومصادرها بما فيها إدارة نظم نقل المعلومات ومعالجتها وتقويمها، كل ذلك بغرض تفريد التعليم وتفعيل الإنتاج التعليمي وتحقيق تكافؤ الفرص والتعليم المستمر وتحسين النوعية وتنمية البحث العلمي وتحقيق الجودة .(محيا، 2005، ص. 3)

ونعني بالمعلوماتية في التعليم الجامعي باختصار استدماج الفضاء المعلوماتي المعولم في الفضاء الفيزيقي الطبيعي والمؤالفة بينهما، أي تصميم النظام البيداغوجي التعليمي التعلمي في ضوء تكنولوجيا المعلومات ووسائطها الإلكترونية المتعددة (وسائط الاستقصاء كوسائط التفكير بما فيها نمذجة البيانات، وتقديم المعرفة من خلال بيئات الواقع الافتراضي ثم الوصول إلى البيانات وتجميعها وتحليلها ووسائط الاتصال بما فيها الاتصال مع الطلاب والخبراء والمؤتمرات الكومبيوترية والإنترنت والوسائط

التدريسية..)، وهو ما يعني استغلال الموارد المعلوماتية كمصدر تمويني معرفي للتعليم والتعلم بحيث تيسر على الطالب والأستاذ والباحث طريق الوصول إلى المعرفة من مصادر متعددة أي استدماج الكومبيوتر والانترنت والأنظمة الافتراضية في النسق التعليمي في القاعات والفصول الدراسية والمدرجات والإدارة وأنظمة المكتبات ومراكز البحث والاتصالات وغيرها كموارد معرفية وبيداغوجية وتنظيمية وتقنية فنية على جميع مستويات البيئات التعليمية الجامعية، وهو ما يستلزم استخدام الخبرة بالمعلوماتية وتكوين أخصائيين في البرمجة والتصميم والمعالجة.(محيا، 2005، ص. 4)

وبتطبيق هذه الوسائط المعلوماتية بشروطها، يتوقع أن تتجاوز بها الجامعة صيغ التعليم الصناعي القائم على الاستنساخ والنمطية والتجانس، وتكرار الشخصية وفقا لمقتضيات الصناعة المخططة والمبرمجة في الزمان والمكان، وهو تعليم لم يعد نافعا بل يعتقد أنه فاشل في تحقيق أدنى مستويات أهدافه، لا يستجيب الآن لمتطلبات اقتصاد المعرفة، ولذلك لم تعد تعلم المهارة كافية كما هو الشأن في المجتمع الصناعي وفلسفة تقسيم العمل؛ بل الحاجة أصبحت الآن من أجل الدخول في المجتمعات المعرفية والمساهمة في بنائها؛ تتمركز حول تثقيف العقل التواصلي من حيث هو ذكاء عقلي وأداتي وعاطفي وجداني، حتى يكتسب شخصية ويساهم في تفعيل الإرادة الكلية من حيث هي ذكاء اجتماعي يعمل كرأسمال اجتماعي.

وقد وفرت تكنولوجيا المعلومات إمكانيات ضخمة من أجل تحقيق هذا النمط من التعليم فالعالم يتحدث الآن عن المدرسة الافتراضية والجامعة الافتراضية وجامعات الهواء الطلق ومدارس بلا أسوار ومراكز المعرفة، والتعليم عن بعد، وهي نماذج تتجاوز إكراهات الزمان والمكان وتقلص المسافات وتيسر التواصل والانتقال السلس للمعلومات والمعارف بقسط وافر من تكافؤ فرص والتعلم الذاتي والمساواة.

ومن ثمة فالمفهوم التربوي للمعلوماتية ليس مجرد وسائط تكنولوجية تدرج من بين الوسائط والأدوات التي يستعملها المعلم أثناء التدريس خاصة بتعلم مهارة أو توضيح فكرة أو عرض تجربة أو مجسم، أو هي مجرد مفهوم يتعلق بآلة التعليم يسمح للتلميذ بتلقي دروسه المبرمجة من غير المعلم أي التعليم عن بعد، ولا هي مجرد آلة مكثفة في وظائفها البيداغوجية ودمج آلي لعدد من الوسائط في جهاز واحد يعطي وظائف كلية وجزئية تتعلق بالاتصال البيداغوجي، كالجمع بين الوسائل السمعية البصرية، لفظية وغير لفظية متحركة وساكنة رمزية تجريدية وواقعية، خيالية وواقعية، أوهي مجرد تغيير شكلي للوضعيات التعليمية وإدماج صيغ التعلم الذاتي والتعليم عن بعد والمؤسسات الافتراضية في العملية التعليمية، فهي بهذا الاستدماج تستحدث تحويرا أساسيا في مفهوم التربية من حيث هي تعليم إلى مفهوم يتعلق بالتعلم المتعدد الفضاءات والأنماط المنفتح الزمان والمكان ينسجم مع فلسفة العولمة ومقتضيات السوق العالمية و التحولات نحو بناء المجتمعات المعرفية. وقد بدأ هذا النمط من التعليم يحتل مواقع أمامية في السياسات التربوية العالمية لغرض المساهمة في بناء المجتمع المعرفي.

مجتمع المعرفة:

مصطلح مجتمع المعرفة نشأ وانشر في أمريكا والثقافة الغربية بصفة عامة ويعني به في أبسط معانيه المجتمع الذي يقاد في أفراده وأسره ومؤسساته وعلاقاته وثقافته العامة وإدارته بالمعرفة وقوة المعرفة التي يساهم في إنتاجها وتوليدها بدلا من الآلة وقوة العمل اليدوي المبرمج. ويقصد بالمعرفة المستوى الثالث من مستويات المعلوماتية يتعلق بالقاعدة المعرفية المنتجة للقرار والاستثمار والاستهلاك ناتجة عن تجميع للبيانات في المستوى الأول ووضعها كمعلومات في المرحلة الثانية قابلة للمعالجة، ثم وضعها كمعرفة قابلة للاستثمار واتخاذ القرارات في المرحلة الثالثة. (حسن، 2000، ص.ص18.19)

ويعد مجتمع المعرفة من الناحية التاريخية التطورية المجتمع المتطور أو الذي انتهى إليه المجتمع الصناعي القائم على الرأسمال المادي، ويطلق عليه ما بعد الصناعي، ينسجم مع مفهوم المابعد أو ما بعد الحداثة أو العولمة القائم على الرأسمال البشري، ويقوم في سياسته على التنمية الإنسانية المعرفية وفي اقتصاده على اقتصاد المعرفة وفي تعليمه على المعرفة وفي منهجه وأنشطته وأساليبه على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها كمعرفة، ويعتقد أن المعلوماتية فكرة توحي إلى قدرة أنظمة الاتصال والرقمنة والحوسبة ومعالجة المعلومات على معالجة مشكلات الإنسان ببناء بنية اجتماعية تفي بأغراض التنقل والنقل والتوزيع السلعي والإنتاج والتعليم وتقديم الخدمات من خلال شبكات الاتصال الإلكتروني، ففي ما يسمى بعصر المعلوماتية أصبحت القوة المبدعة والعاملة والفنية والإنتاجية يسيطر عليها المالكون للمعرفة الذين يستطيعون التعامل مع البيانات والمعلومات لإنتاج المعرفة وضخها في تطوير الصناعة وإنتاج الجودة اللازمة للسيطرة على السوق العالمية، إذ تأكد لمنظري المابعد أنه لا اقتصاد ولا إنتاج ولا تجارة ولا تعليم بدون معرفة، وأن ضخ المعرفة في دواليب النشاط العالمي هو ضخ للحياة وإعطائها معنى، وهو ما يطرح مسألة التنمية الإنسانية بوصفها استعادة لمركزية الإنسان في معادلة التنمية الشاملة كما لو أنها اهتمام بالمورد المعرفي للحياة، حيث يتوجه التركيز على الصحة والتعليم وحقوق الإنسان والخدمات والتجارة والتأمين والتمويل والتربية ووفرة المعلومات والبحث العلمي والترفيه والحرية الفردية وتعدد مراكز القرار ومصادر المعرفة والتجريد النظري والتنظيم المؤقت والاختيار في العمل وتجدده ...الخ، ويعتقد أن تطور المجتمعات المعلوماتية ذاتيا سيؤدي مستقبلا إلى الدخول في المجتمعات الاستهلاكية الوفرة (مجتمعات الوفرة) حيث يصبح الفرد مستقلا ومؤهل بفضل قدرته وما يسمى بانتشار صناعة المعارف، على حل مشكلاته بالاتصال المباشر دون الحاجة أو الاعتماد على المؤسسة كتنظيم بيروقراطي.

وبالتطور المعلوماتي وتوسع نطاق العولمة تراجع الاهتمام بمواصفات المجتمع الصناعي كالاهتمام بالصناعة والفلاحة والحرف والإنتاج والعمال ومأسسة الحياة وبمعيار هذه المواصفات يمكن تصنيف أمريكا كمجتمع معرفي وحيد شرع في بنائه منذ مدة وفق منظور المابعد، وهو الآن المجتمع الذي تمكن من توليد ذاتي للمعرفة في الوقت الذي يستبعد فيه كل ما هو معطل ومن بقايا المجتمع الصناعي، كالدين العلماني الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي على حد سواء، يليه . حسب الخبراء . في التقدم

المعلوماتي المجتمع الياباني الذي باشر منذ مدة في صناعة المعرفة، أما باقي المجتمعات الإنسانية فهي تتوزع بين المجتمعات الزراعية أو ما قبل الصناعة ويدخل في هذه الخانة كل الدول الأفريقية والعربية أو العالم الثالث بصفة عامة، والتي ما زالت تعاني من ارتفاع معدلات الأمية والبطالة والفقر وتدهور الصحة ونقص التغذية ونقص الخدمات في وسائل الاتصال والمواصلات وانخفاض المستوى التعليمي للأسرة فضلا عن ندرة أو انعدام استخدام التكنولوجيا الحديثة...الخ، اوالمجتمعات الصناعية ويدخل في هذه الخانة كل الدول الصناعية الباقية كالعالم الأوربي والصين وكندا وروسيا.(معن، 2001، ص.ص.45.47)

ولا ينفي هذا التقسيم والتصنيف وجود بعض معالم ومظاهر مجتمع المعرفة في المجتمعات الصناعية والزراعية، كما لا يعد التخلي عن الزراعة أو الصناعة واستيراد أدوات وآليات المجتمع المعرفي هو انتقال للمجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدما؛ بل هو مجرد استهلاك يعطي وهم التقدم لا غير، ويبقى المجتمع في تفكيره تفكير تصديقي في المجتمعات الزراعية وإنمائي إنتاجي موضوعي في المجتمعات الصناعية، وعليه فمجتمعاتنا رغم مظاهر التصنيع وبعض مظاهر التكنولوجيا والمعلوماتية التي تظهر هنا وهناك، بقيت في طابعها العام من الناحية المعرفية ترزخ تحت وطأة التفكير التصديقي (محمد، 2006، ص.ص 54.56)، وما هو واضح وثابت هو أن مجتمعاتنا لم تنتقل بعد من الناحية الإنتاجية إلى التكنوقراطية في علاقات الإنتاج والنمو والحداثة، ولم تلامس بعد تخوم النظام التكنوقراطي، وهي بعيدة عن المجتمعات الحاسوبية بل تراجعت في وتيرة عقدة السبق لديها فبقيت تواجه مشكلات محو الأمية وضغوط الطبقة العاملة، وتحرير المرأة والمشاركة السياسية والمواطنة والفقر والصحة ونقص التعليم، فلم تستطع تجاوز مثل هذه المشكلات حتى بإنتاج أدواتها المعرفية وبرامجها الخاصة إلا باستيراد الحلول من المجتمعات الصناعية موطن استيراد المصانع والمعامل ونماذج المؤسسة الصناعية والسياسية والاجتماعية ؛ ليطغى النمط الاستهلاكي لمنتجات الغير على حياة هذه المجتمعات حيث الخاصية الكبرى لأفراده ومؤسساته ومشاريعه، فالفرد والمجتمع والمؤسسة يربطهما على مستوى العلاقات الخارجية والداخلية علاقات الاستهلاك، فموقعنا إذن من مجتمعات المعرفة التي تحكمها الجامعات والعلماء والخبراء والمعارف مسافة عصر بأكمله (الحداثة الذي تحكمه الشركة، والمصنع ووفرة الإنتاج) فنحن ما زلنا نعيش مشكلات مستوردة من استيراد النمط المعيشي الصناعي، فالمعطيات الإحصائية في مجال الاستعمال الآلات الإلكترونية واستغلال الموارد المعلوماتية تكاد لا تذكر مقارنة بالدول الصناعية المتأهبة للدخول إلى مجتمعات المعرفة .

ولا أعتقد أن ما أراه من مظاهر استغلال الفضاء المعلوماتي في التجارة والإدارة وبرمجيات التعليم ..الخ نتيجة للحتمية المعلوماتية بقدر ما أراه مجرد استباق للتربية واستحضار صوري لمستقبل مجتمع المعرفة، فلا أعتقد أننا بمجرد شرائنا لتذكرة السفر نكون قد سافرنا فعلا رغم الحضور الشكلي والصوري للسفر والبلد الذي سنصل إليه، فعندما نقتني الأجهزة وامتلاكنا للعتاد المعلوماتي لا يعني أننا دخلنا مجتمع المعرفة ولو عم ذلك جميع قطاعات الدولة، فنبقى مجرد مجتمعات هجينة

ما لم تصبح المعرفة تطبع سلوكياتنا ومشاريعنا أي أنها تصبح ثقافة مجتمعية مشاعة نولدها ونبدعها ونستثمرها في إدارة حياتنا.

وضعية التعليم الجامعي العربي ومواصفاته:

دأبت الإصلاحات الجامعية العربية كما تبدوا في تجربتها زمن الاستقلال والمشاريع التنموية وبناء الدولة الوطنية على تبني فلسفة البقاء وهي سياسة تعتمد في مواجهة المشكلات التربوية البيداغوجية والإدارية الفنية على سياسة العلاج، بالإضافة والحذف للتخفيف من أعباء تلك المشكلات الموروثة عن العهد الاستعماري وتسكين آلامها وتأجيل مفاعيلها السلبية ولو إلى حين، وركزت جهودها في ما يشبه بمحو الأمية والتوسع في الانتشار والاندماج في المجتمع وسوق المهن دون أي اهتمام بالبحث العلمي والتنظير، ومقاربة المشكلات في عمقها النظري النوعي، بدل الاقتصار على المقاربات الخطية الموغلة في التبسيط وهي سياسة أو فلسفة تخفض من سقف الجهود العلمية والفنية الإدارية للجامعة إلى أدنى مستوياتها؛ بل إنها تحور من وظائف الجامعة كمؤسسة إبداعية نشطة في المجال العلمي والتنموي إلى مؤسسة تدريسية تكرر ذاتها وتتفرج على التغيرات الاجتماعية وتعمل في أحسن حالاتها على الحد من ارتفاع نسبة البطالة ومواكبة طلب المؤسسات الوطنية من القوى البشرية وهي قوى ضخمة من حيث العدد إلا أنها تجتر تاريخ العلم الحداثي الذي لا علاقة له بالوضع المحلي ومشكلاته، ولم تصب تلك القوى من العلم إلا معلومات سطحية تتلقاها بالطرق الإخبارية التلقينية، كما أنها ضعيفة التكوين والأداء وغير مؤهلة لاستحداث التغيرات ولا الآثار الإيجابية على التنمية والاقتصاد الوطني، بقدر ما تعمل على تكييف ذاتها والتأقلم مع ما هو كائن وموجود من الخبرة العملية الميدانية التي تفتقر لها، وبالتالي تنصب جهوده العملية بعدئذ في إتقان الخوض مع الخائضين. وإذا كانت تلك السياسة قد مكنتها من أن تضمن قاعدة مادية وبشرية ضخمة وأن تعيد تكرار ذاتها ووجودها ومنعت عوامل ضمورها واندثارها؛ .إلا أنها حجبت عنها فلسفة الحل الذي يقتضي مواجهة الصعوبة والتعقيد والمفضي بها إلى تركيز وظيفتها الإبداعية والتجاوزية والاستقلالية في مجال البحث العلمي النظري، وبذلك فقدت جوهرها وصارت في وضعية توصف بأنها :

. تجتر وتكرر معلومات الغير في الأجيال المتعاقبة وتعيد إنتاج الغرب فينا وتكرره بطبعات المستوردة من الحداثة؛ فلم يكد يعثر باحث على تاريخها العلمي ولا ذاكرتها المعرفية ولا جوهرها وثوابتها، ولا ما راكمته من معرفة ولا قطيعتها حتى مع المعرفة والثقافة المنسجمة مع الاستعمار.

. اختزلت التكوين والبحث في مفهوم التعليم المغلق وإنتاج المدرسين المقتبسين للمعرفة والمبلغين لما اقتبسوه من تجربة الغير.

. تصطفي المدرسين والباحثين بالترقية المهنية وليس بالبحث والارتقاء في العلم.

. تعتمد على وسائل تقليدية في التقويم التربوي وانتقال الطلبة من مستوى إلى آخر.

. تمارس بقوة ما يسميه بورديو بالوظيفة المخفية بإعادة إنتاج العنف الرمزي والفرز الاجتماعي الطبقي.

. تعيد تكرار وتسويق النماذج المعرفية في طبعتها المستوردة في الأجيال.

. يعاني من فصل تام بين الحقول المعرفية والتخصصات الأكاديمية .

. منفصلة عن مواقع العمل والإنتاج (إعادة إنتاج البطالة).

. تعاني من فقدان المحيط وثقافة المنافسة في السوق المعرفية.

. عديمة الإنتاج والابتكار العلمي أو حتى المساهمة في إثراء الخبرة العالمية في الإنتاج العلمي.

. عديمة الهوية العلمية ولم تبلور بعد حتى تقاليد جامعية في البحث العلمي وإنضاجه.

توصف مشكلات الجامعات العربية بأنها مركبة من :

. مشكلات ذات طابع محلي: وهي كما تعرضها وترصدها الدراسات الدولية تتمركز حول ضعف قدرة الاستيعاب مع شح التمويل وعدم تكافؤ الفرص، وضعف الكفاءة التدريسية، والتدريب المهني للمدرسين ومشكلات لغوية وضعف في المحتوى العلمي والضبابية في تخطيط الأهداف، وإهمال توظيف المخرجات وقلة فرص الاختيار في التوجيه وضعف دمقرطة الإدارة والمركزية واحتكار الدولة وقلة الموارد المعرفية وضعف أساليب التقويم . وضعف البحث العلمي وعدم القدرة على توليد لمعرفة وإنتاج العلم . ذلك إضافة إلى ما تعانيه من مشكلات موروثة ومتراكمة تعود إلى عصر التكيف والاقتباس الحداثي لم يتم إنجازها بعد وصارت من العوائق الذاتية لمواكبة العولمة والتغيير (البنك الدولي، 2003، ص. 46)، وتكاد تجمع الدراسات والتقارير التربوية أن مؤشرات التعليم الجامعي متدنية في جميع مجالاتها ولا سيما مؤشرات النوعية التربوية والجودة فهي تعاني تحت وطأة الاكتظاظ من نقص حاد في المراجع العلمية والتجهيزات المخبرية والتأطير المتوسط والجيد، ويعاني كل من الطلبة والأساتذة من الوصول إلى المعرفة وصعوبة استغلال الموارد المعلوماتية الإلكترونية لنقص في التكوين والتدريب على المعلوماتية فضلا عن ندرتها .

. مشكلات ذات طابع عالمي: مثل مواجهة المعلوماتية واستدماجها في المنظومة التعليمية الجامعية، والتأرجح بين التعاطي مع العولمة وخطابها واستغلال فرصها الواعدة والانفتاح القانوني والمعرفي العلمي على أدواتها ومضامينها ومعاييرها العالمية في الشراكة والمنافسة حول الجودة، وبين مقاومتها والتصدي لآثارها السلبية في المجال (الوطنية، والثقافة المحلية، والتمسك بجوهرها وهويتها (لمياء، 2002، ص. 236).

ووضعية الجامعة الجزائرية كما توصف هي أقرب إلى الكارثية، فمؤشراتها في دراسات عدة كدراسة بوعشة توحي بأنها تعيش أزمة حادة(محمد، 2000، ص.25)، تعاني من تداعيات أزمة

المجتمع أو هي امتداد لها، فهي أزمة علمية وظيفية شاملة مصاحبة بأزمة أخلاقية، فمن الناحية العلمية فتسجل التقارير بأنها جامعة مفككة ومجزأة من داخلها وتعيش حالة انفصام شامل وحاد بين مكوناتها؛ حيث لا صلة بين العلوم ولا بين المواد ولا بين الكليات ولا بين التخصصات ولا بين الطلبة ولا بين الأساتذة ولا بينها وبين محيطها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكأن كل قطاع عالم بذاته لا هدف كلي واضح لها، إلا على المستوى الشكلي الذي يتنافس الكل ويتناحر على احتلال مواقع معينة مما أثر على استفحال الرداءة العلمية والابتعاد عن كل ما يتصل بمقاييس الجودة، لا سيما وأن هناك نقص حاد في الكتاب العلمي الأكاديمي، وهجرة المؤهلين من الأساتذة للبحث العلمي الجاد وتهميش الباقي، وتعاني من المشكلات اللغوية وتضييع السنة الجامعية في الإضرابات بحجج واهية.ومن الناحية الأخلاقية سجلت التقارير بأنها تعاني من قلة النزاهة في التوظيف والترقيات العلمية وتقويم الطلبة وخلل في الوضع البيداغوجي يسمح بالتلاعب ويشجع عليه في نقاط الطلبة وانتقالهم وغياب المعايير العلمية في اختيار اللجان العلمية وتقييم الرسائل الجامعية (تسوية وضعيات) كما تعاني الجامعة من النفوذ السلطوي في الأوساط الطلابية وترهيب الأستاذ وشراء الذمم، حيث تتموقع الجامعات في منظومة الدولة الوطنية كباقي المؤسسات كما لو أنها متغيرات تعمل لصالح تقوية وتعزيز الثوابت السياسية للدولة الأيديولوجية أين تبرز سياسة العقائد قبل الوقائع، فالسياسة هي الثابت والباقي في حكم المتغير.

وأمام هذا التدني الشامل في المؤشرات تعاني الجامعات العربية بصفة عامة من ضعف في القيادة التربوية وترسخ البنى المقاومة للتغيير كالقوانين البيروقراطية وعدم الاستقلالية المالية والأكاديمية والبيداغوجية والإدارية، مما جعلها تحت تأثير قوى ضاغطة تضبط أداءها وتختزل أداء مجالسها العلمية في الاستغراق في التسيير البيروقراطي المغلق وتنفيذ سياسات مفروضة في التدريس والتوجيه والتقييم، وهو ما همش البحث العلمي رغم الجهود المبذولة لرفع منسوبه .

ضرورة انفتاح التعليم الجامعي على مجتمع المعرفة :

مجتمع المعرفة هو مجتمع متطور عن المجتمع الصناعي أو ما بعد الصناعي ويقوم على اقتصاد المعرفة كما أسلفنا، وهو ما يعني الاقتصاد القائم على التعليم، فالتعلم أصبح مرتبط بالتنمية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح العنصر البشري متغير حاسم في معادلة التنمية، حيث لا تفهم التنمية إلا بضبطه ومن خلاله، وبه تنتقل معادلة التنمية من محورية التنمية في المحيط، إلى محورية التنمية في الإنسان أولا، وهو ما يسمى الآن بالتنمية الإنسانية . بغرض تحقيق المعيارية في ما يصبوا إليه الإنسان من السعادة منذ القدم من خلال المساواة والعدالة والحرية والرقي والرفاهية والسلام ...الخ فقد بينت الدراسات أن الرفاهية الاقتصادية ترتبط الآن في عهد الثورة التكنولوجية المتسارعة بالحصول على المعرفة وإنتاجها والتمكن من مهارات استعمالها وتوزيعها، وكل من ينشد التقدم الاقتصادي بدون التمكن من توليد المعرفة والمشاركة فيها يعد مجازفة ووهما(البنك الدولي، 2003، ص.16)، وينعت المجتمع المعرفي من جهة أخرى بأنه صورة متطورة عن الفردانية، حيث تتشكل فيه كما لو أنها حرية

في الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، فالفرد في ظل هذه المجتمعات يصير مستهلكا رفاهيا إن صح التعبير حرا بتمكنه من العيش مع الغير والاتصالات المباشرة من أجل حل مشاكله دون الاعتماد على المؤسسة، وسن القوانين أو انتظار جمعيات حقوق الإنسان أو غير ذلك من التدخل الاجتماعي في وجود واستمرار الفرد . والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية مثل الفرد يتوقف انتعاشها ونجاحها بمدى ما تملكه من قدرات لتوليد المعرفة المتخصصة، وضخها في ترقية إنتاجها بالجودة ذات المقاييس العالمية.

ومن ثمة أوجب الاهتمام بالتعليم من حيث هو الآلية المركزية في بناء مجتمع المعرفة والإنسان المعرفي الذي يعد المورد المعرفي الأول الذي لا ينبض معينه يعوض باستمرار نقص الموارد المادية والتنظيمية الأخرى التي ينبض معينها، ولا أظن أن هناك بداية للاهتمام بالتعليم غير تلك البداية التي تنقله من حالة التعليم إلى حالة التعلم، وهو مفهوم يجعل التعليم الجامعي مجرد مرحلة من التعليم المستمر من المهد إلى اللحد . يوفر حاجات المجتمع في كل أنشطته ومؤسساته المهنية والصناعية والخدماتية والاقتصادية والاجتماعية كما يوفر ويضمن جودته بجودة مدخلاته من الطلبة عن طريق مخرجاته التي يضخها في التعليم الابتدائي والثانوي. كما يوفر الشروط المعرفية للبحث العلمي الجاد، فالجامعات دخلت منذ مدة عالم المنافسة في الاستقطاب والجذب وتعمل السياسات الجامعية في العالم بفضل الموارد المعرفية المتاحة لديها على رسم سياسات تهتم بالتدريب وتكوين المفكرين الخبراء من أجل المساهمة الفعالة في التنمية والبحث وتسهيل حركية ذوي المهارات في السوق العالمية للرأس مال البشري . وهو ما يتطلب ملائمة البرامج والأنظمة الإدارية والشهادات وأنظمة التقويم والتدريس للشروط والموصفات العالمية . والجامعة الحائزة على برامج فعالة تولد المعرفة ذاتيا ومهارات تضمن الجودة، تصبح ذات جذب خاص سواء على مستوى إقبال الطلبة أو استقطاب خريجيها في سوق العمل والإنتاج الصناعي والخدماتي أو على مستوى الإبداع والابتكار العلي الأكاديمي. وتستطيع بذلك أن تحتل موقعا متميزا في السوق العالمية، وعليه فالوضع العولمي قد يفيد الجامعات إذا ما توفرت على شروط الشراكة بجذب الخبرة والمعرفة بالوسائل المعلوماتية والقدرة على تأمين وحفظ مواردها من المدخلات الجيدة والمخرجات الفعالة . وقد يكون سلبيا يزيد من هجرة الأدمغة ذات الكفاءات العالية وامتصاصها، إذا لم تكن جامعاتنا ومؤسساتنا على قدر مقبول على الأقل من الجذب اللازم لحركية ذوي الكفاءات والمهارات واستيعابهم كمدخلات أو مخرجات (البنك الدولي، 2003، ص.19).

ولذلك لم تعد مساهمة التعليم العالي في التنمية محل نقاش بعد توفر المعلوماتية والربط الشبكي بكل مكونات مؤسسات التعليم الجامعي والاتصالات الرقمية بالجامعات العالمية للحصول على المعرفة وإنتاجها، بل صارت مساهمته على مستوى المؤسسات المحلية من تحصيل الحاصل، فيعود إليه دعم الابتكار الوطني بما يوفره من توليد المعرفة والإسهام في تكوين الرأسمال البشري وتوفير معلومات التماسك الاجتماعي والتدريب على الاختيار بتنشيط البحث الميداني والأساسي وكسر الحواجز

المادية بالجامعات الافتراضية وجامعات الشركات وغيرها من صيغ البحث والوصول للمعرفة وجلبها للزبائن (الطلبة، السوق)، ومن ثمة ضخها كمخرجات في كل دواليب النشاط الوطني.

وقد ظهر الوعي بهذه الضرورة لدى كل السياسات العربية التعليمية، وظهرت محاولات إجرائية توصف بالجدية في إرساء أساسيات المواكبة وتكييف الأنظمة الجامعية العربية لمتطلبات عصر العولمة والتعليم الإلكتروني وثقافة السوق . مستغلة لكل ما ورثته من سياسات التحديث من قاعدة مادية وبشرية ضخمة . مثل الجهود الخاصة بالدفع نحو الاستقلالية وإعادة الهيكلة كما هو الشأن في نظام (ل.م.د) وبروز الجامعات الافتراضية والجامعات المفتوحة وتنشيط التعليم عن بعد واستغلال الموارد المعرفية الإلكترونية الجديدة كالانترنت والأقراص المدمجة (محيا، 2005، ص.307)، فهذه المحاولات تتجه نحو تفريد التعليم واستقلاليته والتمركز حول الجوانب الفنية في المحتويات التعليمية، و حرية اختيار الطالب في التوجيه والتدريس فهو مبني على الطلب وليس العرض؛ فالطالب يطلب والجامعة توفر ولا تقف عند حدود العرض، حيث يتيح للطالب اختيار التخصص العلمي فضلا عن اختيار المسار التعليمي (مهني أو أكاديمي) ويسمح بمتابعة الدراسة إلى الدكتوراه، كما يسمح للطالب أن يثمن وقته الذي توفره له الهيكلة الجديدة للمعارف والمواد بفضل المعلوماتية، ويستخدم أوقات فراغه في التواصل الشبكي والتكوين الذاتي خارج المدرجات وقاعات التطبيق، ويدفع نحو تحقيق شروط الجودة بفضل نظام السداسي واستعمال فكرة الأرصدة ونظام الانتقال والرسوب في التقويم وفقا لتعدد نشاطات الطالب ...الخ وهي سياسة تساعد بدون شك على مكافحة الفشل بدل ديمقراطية النجاح ومكافحة الكسل بالنشاط بدل التواكل والاعتماد على الأستاذ. ورغم التبشير بالنتائج الايجابية إلا أن الواقع يظهر تلكؤ الإصلاحات الأخيرة للجنة الوطنية، في تأسيس نظام (ل.م.د)، حيث ما زال الاهتمام مغلقا ومستغرقا في التنظيم الهرمي الداخلي وهيكلة البنايات الداخلية والطلبة والأساتذة والعمال وتوزيع الوحدات على السنوات الدراسية وتقنين نظام التقويم.

وقد صاحب الوعي بضرورة إصلاح التعليم الجامعي وفقا لمقتضيات العولمة وعصر المعلوماتية وعي بضرورة إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي ولو أن ذلك ما زال محتشما، فقد بدأت مصالح التربية في بلادنا الجزائر مثلا تتأهب إلى دمج المعلوماتية في النسق التربوي والبيداغوجي، حيث بدأت العمل باللوحات الرقمية أو كما تسمى التفاعلية الإلكترونية تعوض السبورة التقليدية، ومعدات الإعلام الآلي والتجهيزات الإلكترونية التعليمية المخبرية المناسبة للمقاربات البيداغوجية المتنوعة (سليمة، 2007).

غير أن تبني نظام (ل . م . د) الذي نما في ظل نمو المجتمعات اللبرالية ويناسبها، يواجه تحديات الفروق والفجوة الرقمية بين المجتمعات الزراعية والهجينة، وبين المجتمعات اللبرالية وهو ما يجعلها تحديات أكبر بكثير من هذه المحاولات رغم جديتها، فهي تحديات مركبة تتعلق باستكمال حل المشكلات الناتجة عما كان يجري من دمج مشروعات الحداثة وإعادة تكييفها بما يتماشى وزمن العولمة؛ وهي مشروعات صممت وفق مبادئ الوطنية والمؤسسية والدمج الاجتماعي والتقنين الصناعي أصبحت قبل استكمالها غير ملائمة تتطلب على الأقل تعديلا لتنسجم والوضع العالمي التسويقي، فهي تحديات لا

تتعلق بمجرد إعادة الهيكلة الهرمية للتعليم؛ بل تشمل الكفاءة الخارجية للتعليم وعدم قدرته على التوليد الذاتي وتأمين معارفه واستعمالها وتطبيقها لفقدانه لسنده الطبيعي (المحيط الملائم) وهو المحيط الذي يشكل مساحة واسعة من المعيقات المقاومة للتغيير، فالأسرة مازالت بيولوجية بدائية في تربيتها وتعاملها الاجتماعي وسلوكها الصحي رغم تمدرس أبنائها لم ترتق بعد إلى الأسرة الثقافية أو العلمية، والمؤسسات الاجتماعية فاقدة لمهارات وعلاقات التواصل والاتصال والمجتمع كله غير متواصل وبل أن عوامل وعناصر التنافر وتمرد الكل عن الكل هو المظهر الذي يطفوا اليوم على السطح منذرا بالانهيار الكلي، حيث بدت تلك المحاولات الموصوفة بالجادة في انفتاح الجامعة على مجتمع المعرفة لا يعدوا أن يكون مجرد انفتاح على سجلات الشروط العالمية للشراكة التعليمية والبحث العلمي للاستهلاك المعرفي . وهي شروط صيغت في غياب جامعاتنا ولم يسمح لها بالمشاركة ولا حتى استشارتها، لأنها فاقدة لجوهرها وهويتها، وهي على استعداد لملائمة ذاتيتها وفقا للشروط العالمية السوقية ومتطلبات الشركات العملاقة وتأهيلها لممارسة وظيفتها الاندماجية والدمجية على مستوى الكيانات الاجتماعية (المؤسسات المحلية، الأنظمة الرمزية، الأنظمة القانونية، الأسرة ...الخ لملاءمتها وتكييفها لاستهلاك المعرفة. وبدت استقلالية الجامعات في مفهوم السياسة التربوية كما لو أنها مجرد تخلي الدولة عن التمويل والتراجع عن ديمقراطية التعليم وإشراك الأسرة في تحمل أعباء الإنفاق أو إشراك بعض الآخرين من أرباب العمل في التمويل والتسيير ونلمس هذا في التجربة الجزائرية وهي مفاهيم تضر بالاستقلالية ذاتها، بل أنها تضع التعليم في وضعية المصير المحتوم من الانهيار.

أهمية المعلوماتية في التعليم الجامعي وضرورتها:

ليس في الإمكان أمام سلطة الواقع إلا الاستمرار في الانحياز الشديد للقول بإيجابية التكنولوجيا من حيث أن التكنولوجيا أس للفعل الإنساني ومنه الفعل التعليمي التعلمي لا سيما في طبعتها المعلوماتية الإلكترونية الجديدة في الوضع المعولم، ففوائده أكبر من أن تحصى، بل إن إحصاءها وعدها يعد انتقاص من فوائدها، ويمكن أن نختصر القول من غير هذا الإحصاء فنرى المعلوماتية . كمفهوم وظيفي يرتبط بعلة الاستخدام المكثف للآلات الإلكترونية في التعليم وغيره . مساعدة الإنسان على توسيع مداركه وقدراته ومعالجته للمثيرات المعرفية، فكذلك الآن يستعمل الكومبيوتر والانترنت وكل الوسائط الإلكترونية لتوسيع قدرته في معالجته للمعلومات.

ومن الناحية البيداغوجية الإجرائية تعد المعلوماتية . بالمفهوم السابق . في التعليم الجامعي تدريب الطالب كيف يعهد بجزء غير يسير من نشاطه الذهني الهادف للتعلم والاكتساب إلى الآلة الإلكترونية، حيث أن كل ما يجب أن يتعلمه بشكل فيزيقي من معالجة المعلومات وحل المسائل وحفظ القواعد وممارسة الحوار والنمذجة والرسم والكتابة وكل ما يتعلق بأعمال العمليات المعرفية من أجل التعلم والحصول واستيعاب المعرفة يوكلها كأفعال للآلة لتقوم بها بدقة متناهية وسرعة فائقة وبطريقة أوتوماتيكية آلية وجذابة (اندرية، 1987، ص.32)، ولا يقتصر الأمر في ذلك على الطالب وحده، بل أن توظيف المعلوماتية في البحث العلمي والتنظيم الإداري يضاعف من جهود

الأستاذ ويسهل الوصول إلى المعلومة المتخصصة ويؤسس للحوار العلمي ووليد المعارف ويسرع من وتيرة البحث العلمي ويساهم في جودة الإنتاج البيروقراطي، ولا شك أن في ذلك قيمة إيجابية غير محدودة تتعلق بتمدد قدرات الإنسان العقلية، كما أسلفنا، وإمكانية غير محدودة للتوليف بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي والتوليف بين الفردية والجماعية والنظرية والتطبيق والترفيهية والعملية ...الخ، وهو بذلك يتجاوز سقف كل التوقعات الإيجابية) الأمر الذي يبرر المعلوماتية كانشغال تربوي بامتياز تتنافس السياسات التربوية حول تحصيلها واستدماجها في التعليم العام، سواء كوسائط تعليمية وآلات يتدرب عليها الطلاب تسييرا واستعمالا وإنتاجا وصيانة، أو كوسائل من طراز العقل الإلكتروني أو الاصطناعي يعالج البيانات والمعلومات وينتج المعارف ويتواصل مع الآخر متجاوزا بها إكراهات الزمان والمكان، ونسجل هذه الأهمية البيداغوجية للمعلوماتية من غير أن تحجب عنا تلك الإيجابيات بعض ما تستبطنه من سلبيات تتعلق بالاسترخاء العقلي ومضاعفاته الجانبية. ومن غير أن تنسينا أن للآلة حدود وسقف لا تتعداه، فقد تأكد أن النماذج الهندسية والمعادلات الرياضية المبرمجة في الكومبيوتر ينقصها عنصر الحياة، وهو ما يوفره الذكاء الطبيعي للإنسان من خلال الذكاء العاطفي، حيث يعطي للنماذج والمعادلات وغيرها معاني ودلالات تجعلها تتطور وتتغير من صيغة إلى أخرى عبر الأفضل والأنفع .كما لا تحجب عنا السلبيات المتعلقة بالصحة والتأثيرات الجانبية الكهرومغناطيسية على الإنسان .

صيغة التعليم العربي المفترض في ظل المعلوماتية:

طرأ تحول في جوهر التعليم منذ أن بدأت المعلوماتية تسود في بيداغوجيته وفي هياكله وفي محتوياته وفي وسائله وصممت عدة سيناريوهات أو رؤى للتعليم تستجيب والوضع المابعد، كالسيناريو القائم على القصور الذاتي، والقائم على النمو، والقائم على التطوير المتقدم، والقائم على التكميلي الافتراضي، وغيرها (لمياء، 2002، ص259)،وظهرت سيناريوهات في شكل برامج استعجاليه لإصلاح التعليم العالي يقترحها كتاب وباحثون كإصلاح الجامعة في الجزائر عن طريق تشخيص وضعيتها مبني على وضع فلسفة تحدد العلاقة بين العلم والمعرفة والأمن القومي وتحديد النظام المعرفي المتكامل بين مراحل التعليم لإخراج الإصلاح من الارتجال، وربط البرامج والمناهج المعرفية بحاجات المجتمع ومقتضيات تفتحه، والشروع في بناء استقلالية الجامعة، وإعادة الاعتبار لأستاذ والطالب، وتأسيس نظام أخلاقي صارم لمحاربة الفساد، وإسناد مهمة الإصلاح للخبراء والفنيين والمؤهلين علميا (البنك الدولي، 2003، ص.30).

وعودة إلى الرؤية المعلوماتية للتعليم العربي فقد طرحت الصيغة في ضوء مفهوم التعلم مدى الحياة وهو ما يقتضي تحوير مفهوم التعليم إلى صيغة التعلم تماشيا مع المفهوم الذي تقترحه الدراسات الإستشرافية العربية وانسجاما مع ما يجري من بحوث في نطاق اليونسكو،وصيغة التعليم المستمر لا تعني زيادة في المدارس وقدرة الاستيعاب والتأطير وزيادة المناهج والمواد وتجديدها بقدر ما يعني الشخص المتعلم الذي يستطيع أن يتعلم ما يحتاجه وفي أي وقت يشاء وبأي إيقاع يناسبه وبأية

وسيلة يرغبها ويرتاح لها، أي جعل التعليم إيكولوجيا عامة تتسامى فيها المعرفة لتصبح هواء يتنفسه الجميع بالعدل والمساواة (البنك الدولي، 2003، ص.273).

وتنبني إستراتيجية التعلم مدى الحياة على إعادة الاعتبار للفطرة من حيث هي غريزة التعلم التي طالما أوذيت في التعليم التقليدي بالتبسيط والبرمجة والدمج القسري، فغريزة التعلم هي ما تجعل الإنسان يعيش إنسانيته أو يصير إنسانا يتمكن من فعل المبادرة في مواقف المواجهة وتحدي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأكاديمية .

وإذا كان نظام فلسفة التميز وتحرير التعليم من هيمنة الدولة والأيديولوجية أصبح من ضرورات العولمة، والمواكبة، فإن ذلك لا نراه نافعا، بل نراه خطرا، إذا لم يكن في نطاق حقوق الإنسان والمواطنة، وعدم السقوط في طبقية من نوع طبقات المعرفة، فالسبيل إلى تكوينها كقيمة إيجابية عالية لا يمكن أن تتم على الطريقة الأفلاطونية بالفرز ونمطية المجتمعات العضوية البيولوجية؛ بل بإعادة النظر في نمط السلم التعليمي وتنويع فضاءاته مثلا :

. فضاء التعليم النظامي(المدرسة، الثانوية، الجامعة)

. فضاء التعليم غير النظامي(أماكن العمل، نوادي الإنترنت، المكتبات)

. فضاء التعليم غير النظامي العرضي.(الأسر، المتاحف، الإعلام).

والخلاصة في هذا النموذج المتنوع في فضاءاته والمستوعب لما جد من علوم في العصر المعلوماتي والمبني على أسس وديناميةمواجهة التعقيد والتخلي عن تسطيح العلم السائد في العصر الصناعي البائد، يتعين إعادة تعريف التعلم، فلا يبقى المقصود منه ما تعارف عليه في علم النفس بأنه " تغيير وتعديل في السلوك ناتج عن استثارة معينة بسيطة أو معقدة كما هو عند ا جيلفورد، بل يصبح التعلم تجدد مستمر في الملائمة الذاتية وتحصيل الكفايات المعرفية والسلوكية في تحقيق المشاركة والشراكة في الموارد المعرفية وتوظيفها لمواجهة الصعوبة والتعقيد عبر التواصل التثاقفي البيئي الفيزيقي المغلق الافتراضي المفتوح. وبهذا التعريف نخرج التعليم من قفص المثير والاستجابة وتقنين السلوك وبرمجة الفعل والمكان، إلى تحرير العقل وتنشيط الذكاء بتعدده لمواجهة الحياة المفتوحة.

ومن حيث فلسفته فينبني على فلسفة السوق والتسويق كأحد أهم ركائز العولمة، فتتغير المعرفة بتغير السوق، وتتجدد بتجدد معطياته ومتطلبات جودته، فالمعرفة الجامعية بضاعة تخضع للمقاييس العالمية للجودة .

ومن حيث الفضاءات المعرفية فهو تعلم للوعي بالمثيرات واستجابة لها في الفضاءات الرمزية والاجتماعية المؤسسية الافتراضية، والبيئات الطبيعية والمصنعة .

ومن حيث الزمان والمكان فهو مفتوح يتم في أي زمان وفي أي مكان غير خاضع للمدرسة ولا للبرمجة.

ومن حيث هوية الجامعة فيتيح لها التحرك والتغير في نطاق ثابت تتحرك في لغتها وتطور في مضامينا وأهدافها، بحيث لا تتجمد في الماضي ولا تمحي الخبرات السابقة .

ويتوقف تحقيق هذه النوعية في التكيف العولمي على مستوى التعليم على:

. قابلية المجتمع لتبني التحول وتوفير الإمكانات وحشد الموارد المعرفية والمالية .

. التكيف مع مستجدات السوق العالمية ومواكبة معايير الجودة في الإدارة والتسيير.

. تغيير المؤسسات والتشريعات لاستيعاب الانفتاح على مجتمعات المعرفة وبما يساعد على تحقيق كفايات البحث العلمي وإنتاج المعرفة .

مخاطر عولمة الجامعة:

العولمة كما ليست إلا صيغة تعقيل العالم بما يجعله يتحول إلى مجال واحد من العلاقات أي توحيد العلاقات بين بني البشر: وفي دراسات كثيرة تظهر العولمة كما لو أنها خطاب أيديولوجي يتوجه تحت ما يسميه بـ السيطرات الثلاثة (الاقتصاد . التقنية الشبكة . المعلوماتية) (طه، 2006، ص.78).

من الذات المبدعة كقيمة إيجابية مطلقة، إلى ذات متلقية منفعلة ضعيفة بحيث تجعل الفرد والمجتمعات الأخرى في أحسن الحالات في وضعية الاختيار السلبي بين الاستجابة غير المشروطة والخضوع والتبعية بمنطق التصديق، وبين الرفض السلبي والمقاومة السلبية.

الموقف الابستمولوجي من عولمة الجامعة:

العولمة تواجه التعدد والتنوع في الموقف الابستمولوجي قد تكون متناغمة ومتكاملة، وقد تصل إلى حد التنافر والتناقض، كما هو الشأن في كل ظواهر العلوم الإنسانية؛ فالموقف الابستمولوجي لا يمكن فصله عن تأثيرات الحيز المكاني والزماني فالعولمة العلمية بما هي توحيد في المنهج والتفكير والتنظيم والهدف، تصطدم باستحالة توحيد الفكر والثقافة كمعطى يعكس الهوية، من حيث هي خطاب أيديولوجي

وإذا قاربنا المسألة بمنطق أكاديمي فإننا نضعها كما لو أنها مشكلة وسنجد أنه لا يمكن تصور المرء وهو متخل تماما عن ذاتيته في أي موقف إبستمولوجي، كما لا يمكن تصوره خال من الموضوعية، ولم يظهر هناك حل علمي لهذه الثنائية إلا باقتران الوقائع والمشاهدات بالإجماع أي إجماع المتخصصين باعتباره المثل الأعلى للعلم وهو الذي تنحوا نحوه الموضوعية والموقف الابستمولوجي الموضوعي، وكل ظاهرة وجودية مطروحة للمقاربة العلمية في نسقها وسياقاتها لم تستوف أكاديميا شرط المثل الأعلى (الإجماع) تبقى مجالا للانطباعات والآراء الفردية (الذاتية)، ولكنها غير خالية تماما من الموضوعية، ومن ثمة فالعلم العولمي . إن صح التعبير . من حيث هو

مشاهدات ووقائع وتشكلات وصيغ، مشروطة بالمثل الأعلى لكي يحقق موضوعيته ويخفف من ذاتية الفرد .ولا يتحقق ذلك إلا بدفع تقويم العولمة كصيغة للعيش نحو المثل الأعلى وهو ما يشكل صعوبة بفعل الانحيازات والاستقطاب الشديد التي تظهر عليه المقاربات العلمية، حيث يمكن لك أن تتحقق موضوعيا وبالإجماع على أن العولمة نزوع فطري نحو التماثل والأحادية في جميع أنشطة الإنسان، إلا أنك لا تستطيع أن تتأكد على أن الفرد أو الجماعات قد يتخلون في لحظة ما عن ذواتهم ومجالهم الايكولوجي الثقافي حتى يصبحوا مواضيع للعولمة لا كذوات متميزة . وهي ما تعد في نظرنا صعوبة مركبة تتطلب هي الأخرى تنظير العلاقة بين المحلي والآخر كذات مقابلة والعولمة كإجماع تخصصي علمي، وهو التنظير الذي به ترفع الواقعات والمشاهدات إلى المثل الأعلى، وتتأطر الذاتية به ويحفظ لها هويتها.

وبدون هذا التنظير تصبح الجامعات كهيئات ومحتويات وبحوث علمية في حالة صدام إبستمولوجي بالمنطق الأحادي للعولمة، وهو ما يبدوا متعذر الآن على الجامعات بحثه لانشغالها الكلي بعاجل الأعمال في نطاق التكيف والمواكبة كإكراهات وضرورات مرحلية وأيديولوجية، ويتعين بعدئذ بحث هذه المسألة التناقضية في آجل الأعمال (بحث إنتاج وتطوير البدائل) .

خطورة العولمة:

العولمة مع موضوعيتها التي تظهرها المقاربات الموضوعية وكما هي على المستوى الأداتي والمعلوماتي لا تكف عن تسويق الأوهام في السياسة والإعلام والاجتماع والتربية والتعليم، ,إذ هي تبدوا كما لو أنها فضيلة من فضائل العقل التواصلي الإنساني تتعلق بالتقارب والتوحد والتماثل في العيش ونبذ التوترات فقد عرفت بأنها (السعي إلى تعقيل العالم بما يجعله يتحول إلى مجال واحد من العلاقات الأخلاقية) (طه، 2006، ص.90)، إلا أنها في ذلك تبدوا خطابا للأوهام في التخفيف من الصراع الأيديولوجي والعرقي والحضاري، واعتمدت في تسويق تلك الأوهام على سياسة تأطير المنتوج العولمي بالقيم السامية للإنسانية كالعدالة وتكافؤ الفرص والحرية والسلام والعلم الموضوعي، وهو ما نلمسه في قضية الهوية التي أصبحت انشغال عالمي يطرح على مستوى الوجود فضلا عن سؤال الاستمرارية، فالعولمة في حال ارتقائها إلى قيم العلم فإنها تخرج عن طبيعتها الاجتماعية والحضارية وتقفز فوق الإيكولوجيا والسوسيولوجيا والسيكولوجيا وتصبح خطابا عاما مجردا يضمر أيديولوجيا وهم الحقيقة والتقدم والعدالة والازدهار والتفتح، ذلك أن العولمة في سياق حديث النهايات والانتصار الأبدي والقول بالحقيقة التكنولوجية وموضوعيتها تلغي كل طبعات السعادة التي أنتجتها ثقافات الإنسان المتعددة وتعتد بطبعتها وحدها، ومن ثمة فهي لا تقبل أية هوية حتى على سبيل الحوار إلا الهوية الإنسانية، والجامعة كمؤسسة في ظل هذا الحديث مطلوب منها التلقي والتمثل والامتثال والتحول في الهوية العلمية للملائمة والتكيف مع حتميات العولمة أي عليها أن تلبس هوية العولمة التي لا نراها إلا هوية السوق والتسويق.

ولعل الخطأ الأول للجامعة الأكاديمية العربية بدأ يظهر على مستوى عولمة ما كان قد تم استرداده في زمن استهلاك الحداثة كالهياكل وأنظمة التوجيه وأساليب التفسير، حيث يجري إعادة هيكلة المؤسسات الجامعة في هياكلها وبرامجها ووحداتها وفق مستجدات المعلوماتية لتسهيل التعاطي مع الخطاب العولمي؛ ذلك أن خطاب العولمة يبدوا أنه تدرجي من الشكلية (توحيد الشهادات، والهياكل، ومراحل التعليم، ثم القوانين التنظيمية والتشريعات، ثم المحتويات المعرفية والمهارات السلوكية، ثم المحتويات (البرامج، المواد، الطرق البيداغوجية، الأدوار التعليمية للمعلم والطالب ...الخ وفق أهداف تتعلق بإنتاج الهوية التسويقية، وآليات تسويقها، وصولا إلى صياغة منظومة الإدراك الموحد. وهو الهدف الأسمى للعولمة تحققه التربية . ذلك أن إنتاج الهوية التسويقية يعني وضع الجامعة موضع المنافسة مما يجعلها بالضرورة ضمن معايير المنافسة والسوق والبحث عن الجودة، فالمنافسة . في نظر العولميين . هي القيمة العلمية المولدة للابتكار والإبداع، والجودة هي الضامن الوحيد للاستمرارية والتجدد، وعليه فالانفتاح على الجامعات العالمية هو ضرورة وجودية للاستمرار.

غير أن هذا الاستمرار كما نراه ونقرأه في الخطاب الأيديولوجي والعلمي للعولميين هو الوهم الأكبر، لأن الجامعة العربية في ظل سياسة المواكبة والتكيف فقبل أن تضمن الاستمرار تكون قد فقدت وجودها كهوية، وتحولت إلى مكتب تسجيل مهارات العمل المطلوبة عالميا لاستمرار الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة وذات المرجعية الربحية .وما الهرولة نحو إعادة هيكلة المراحل وتكنلجة المعلومات وفق متطلبات التكيف العولمي إلا إضافة لمشكلات ومخاطر إضافية ووهم الوجود قد تعدم وجودنا .

ومن مخاطر العولمة:

1 . فقدان حق التراتيبية في المهام الإستراتيجية للجامعات : ويعنى بها عدم العمل بسياسة ترتيب الأولويات بحجة أن ترتيب الأولويات وتخطيط السياسة التعليمية من مفرزات النظام الحداثي الصناعي لا يستجيب للحياة السوقية السريعة التغير .وهو ما يعني على مستوى العلاقات الخارجية إحلال حاجات السوق في مرجعية ترتيب الأولويات الجامعية محل حاجات المجتمع، وعلى مستوى العلاقات الداخلية إحلال رغبات الطالب كزبون محل وعيه .

2 . فقدان حق التقويم في الاختيار: ويعني به الابتعاد في كل تقويم عن الحكم القيمي، حيث أنه لا يوجد في الزمن العولمي شيء أفضل من شيء آخر ويوجد فقط شيء مختلف عن شيء آخر حتى على المستوى البيداغوجي.ويستند هذا القول على أن تصنيف الأشياء وفق معيار القيم هو من إنتاج العصر الصناعي بات غير ملائم في العصر العولمي، لأن التقويم يرتبط بمنظومة القيم الاجتماعية المحلية عادة ما تقف عائقا أمام الاختيار الحر للفرد أو للمؤسسة (تيري، 2000، ص.173) .

الجامعة مطلوب منها في حالة اختيار البدائل الإستراتيجية أو التكتيكية في التعليم والتعلم أو البحث العلمي أو العلاقات أن تتبنى ما هو نفعي وآني. وهو ما يعني إحلال السوق في تقرير ما هو أفضل للجامعة ومستقبلها ومستقبل الأمة محل المجتمع.لأن القيم صارت سوقية ولا علاقة لها بالأخلاق أو

المنظومة الرمزية وهي بذلك تلغي القيمة وتجرد الظواهر من سياقها الاجتماعي ومرجعتها الرمزية، بحجة أنها مفروضة على الذات والأشياء ؛ فكل شيء تتقرر أفضليته المؤقتة واللحظية الآنية في السوق، فلا برامج ولا خبرات ذات أفضلية عن الأخرى إلا بقدر قيمتها السوقية، وهو ما يفيد عزل التقويم الأخلاقي الاجتماعي عن منظومة الجامعة والاعتماد فقط على منطق الربح.

3 . فقدان للمؤسسة في ظل سياسة استعادة قيمة الفرد وإعادة الاعتبار للإنسان كما هو معلن بتقليص الاهتمام بالهياكل والمؤسسة، ذلك أن الفرد وحريته هو أسمى من المؤسسة، تمهيدا لإلغائها من حيث هي قوانين تنظيمية تعرقل إشباع حاجات الأفراد وتعطل مبادراتهم.

4 . مرجعية السوق : وهي خطورة عولمية أخرى تتعلق برفض النخب الأكاديمية: فبمرجعية السوق يجري العزوف عن مرجعيات المجالس العلمية والبحوث العلمية والمخابر الأكاديمية لصالح تقلبات السوق بحجة تفادي إمكان الخطأ في التراتيبية وحساب الأولوية وهو الخطأ الذي طالما وقعت فيه الجامعات واستبعدت حلولا كانت ناجعة في نظر العولميين (تيري، 2000، ص.187).

إن العولمة تريد أن تجرد جامعاتنا من مواردها الرمزية وإسقاطها في منطق السوق واللاغائية واللاجوهرية واللاقيمية، وهو ما نعده خطر عولمي شرس، والاستسلام له يجعلنا نحن ومؤسساتنا بالضرورة مواضيع نستعمل بحسب إرادة الفاعلين، فليس هناك مفهوم للذات كغاية في حد ذاتها. فالعولمة تبدوا بهذا المظهر البشع وكأنها فك الارتباط بالأنظمة الرمزية وإن شبه لهم غير ذلك مشبعة بالنفحات الأيديولوجية للقيم اللبرالية النهائية المنتصرة.

وخلاصة ما يراه الماركسيين من خواطر تنسب للعولمة على جامعاتنا هي مخاطر ابستمولوجية بالدرجة الأولى تتعلق بتراجع مرجعية العلم والعلماء؛ بل وتراجع مرجعيات الأمة في ترتيب أولويات الجامعة، وتقرير ما هو الأفضل في سياسة الإصلاحات الجامعية، أمام مرجعية السوق التي تفرض اللحظة المعيشة والآنية كإطار زمني واقعي في سياسة التعليم .

أما وجهة نظر الإسلام فيرى المخاطر المحدقة بالجامعة في زمن المابعد أو في الوضع العولمي الذي صاغه المنحدرين من أصول أيديولوجية شيوعية واستقروا في العقل التواصلي هي مخاطر غير منفصلة عن سياق التطور العلماني أو الفكر الحديث، وتتجلى المخاطر في الاستمرار في سياسة الفقدان على مستويين :

. مستوى عموم الحياة: ففي الماقبل كانت سلطة الله والدين تحكم الحياة، ثم فقدت فحلت محلها زمن الحداثة سلطة العقل، والآن في المابعد يجري إحلال سلطة السوق محل سلطة العقل،و هو ما ترتب عنه فقدان المجتمع لجوهر الدين في حياته في زمن الحداثة ثم فقدان لجوهر الوطن في الزمن العولمي؛ إنها سياسة فقدان الإنسان جماعة وفردا لهويته تدريجيا.وفقدان المجتمع والمؤسسة لجوهرهما الرمزي، وفقدان العلم للغائية والنظر الاعتباري المستهدف للمآل بدل الركون في بحث

السببية وتكوين الإنسان الإجرائي، فصار بحث الحال قبل المآل وهو ما نعتبره برؤية إسلامية نقيض العلم النافع كما يراه طه (طه، 2006، ص.ص.93.94).

. مستوى العلمي النخبوي : ففي الزمن العولمي يجري فقدان سلطة العلم على التقنية كما فقدت التزكية مكانتها وسلطتها في الشأن الاقتصادي لصالح التنمية المادية، فلم يبقى ذلك المنطق الذي يجعل التقنية خادمة للعلم وأغراضه من حيث أن التقنية معرفة تطبيقية والعلم معرفة تجريدية، وصار في زمن ما يسميه " طه عبد الرحمان" بنظام التعقيل العولمي أن العلم وسيلة للتقنية وتابع لها وتوجهه بحسب الظروف الاستهلاكية وحاجيات السوق العالمية والتجارية، وتمتد الآن سلطتها إلى احتكار وظائف العلم التجريدي، فتعمل على بحث إعادة تركيب البنيات الاجتماعية وتوجيهها لتتلاءم مع مقتضيات التفاعل الطبيعي مع السوق .وهو ما ترتب عنه صياغة العلاقات بين البشر في العالم في ضوء الأجرأة، الأمر الذي يجرد العمل من مبدأ الحكمة والمقصد، لصالح مبدأ التحكم في المدخل والمخرج على الطريقة الحداثية، فالعلاقات التي تنشئها العولمة بوصفها مشروع توحيدي، علاقات بين الإجراءات وليس بين الأفراد أو المؤسسات أو الأعمال والمشاريع، ولم يصبح للمقصد والحكمة من العمل وعلاقاته في ضوء سيادة التقنية على العلم النظري أي معنى، حتى في صورتها المعلوماتية.وقد صار الحديث اليوم عن فروع تسمى العلمتقنية، والاتصالتقنية والاقتصادتقنية ...الخ(طه، 2006، ص.ص.81.82).

فقدان التذاوت في الاتصال الشبكي العولمي: استتبع فقدان العلم لسلطته في الجامعة والبحث العلمي فقدان للتعامل الإنساني ضمن سياسة الاتصال المعلوماتي المعولم، فالشبكيين يتواصلون عبر الآلات بالمعلومات الصماء لا تفاعل يحدث فيها بين المتلقي والمرسل ولا يحدث أي تقارب أو تجاور حقيقي في ما يسمى بالقرية الكونية الواحدة كما هو معلن، ومن ثمة فالشبكيين النخبويين أو غيرهم لا يتحولون في ظل المعلوماتية إلى مواطنين عالميين كما يعتقد، لأنهم يتعاملون برموز لا حياة لها، خالية من أي تجاوب للذات، ذلك إن حياة التذاوت والتثاقف لا تقف عند حدود تبادل الصور الرمزية للمعلومات الفاقدة للحياة، ولا تقف عند حدود المعلومات التجارية غير المجردة وغير البريئة؛ فالوقوف عند حد التواصل بالصور والمعلومات هو وقوف بالإدراك عند حد استقبال الصورة عن الشيء، فيكون معلوما، خلافا للشيء المدرك بذاته فيكون معروفا . وهو ما يعتبر من المنظور الإسلامي فقدان لمبدأ الاتصال القائم على تبادل المعلومات وتجاوب الذوات ليصير كما يسميها طه عبد الرحمن تبادل للمعروفات وبهذا الفقدان صارت الجامعة في حكم المتخلي عن العمل المقصدي إن على مستوى التكوين وإن على مستوى التنظيم والتدبير، وفي حكم المتخلي عن التذاوت والتثاقف على مستوى تناقل المعلومات والمعارف عبر الشبكة المعلوماتية .وعليه فالاتصال الإلكتروني هو اتصال معلوماتي لم يرتق إلى اتصال معرفي، من حيث أن المعارف معروفات تتضمن تبادل الخير النافع من الطيبات، ففي الرؤية الإسلامية لا معرفة بدون معلومات ولا بدون تعارف واعتراف متبادل، مما يستوجب إعادة

النظر في مفهوم الاتصال بدون حدود والمعلومات المحايدة السائد في الفكر العولمي(طه، 2006، ص.ص.95.97).

. تعاطي العلم بمنطق اللعب واللاعبين . ويعني أن الوضع الحداثي يعتد باللحظات التي نعيشها ولا يعير الاهتمام بالعمل المؤسساتي إلا بمقدار الحاجة إليه، انطلاقا من أن الحياة إن هي إلا سلسلة من المشاهد للرغبات والشهوات المتتالية زمنيا تختلف باختلاف اللحظات . ومن المنطقي أن اللحظة المعيوشة لا تكون إلا هاجس الأفراد وفي نطاق رغباتهم الآنية، وهو ما يدفع بهم في المؤسسات أو الأسر إلى السعي إلى جلب ما يمكن من الشهوات والملذات والقدرة على استهلاكها في لحظتها، والتقلب في هذه الملذات حسب ظهورها في السوق لحظة بلحظة. أي أن كل لحظة إنما تحمل في طياتها أسباب الانتقال إلى اللحظة الموالية بقياس الرغبة والشهوة، وفي ضوء هذا المنحى الشهواني تصير المؤسسة الجامعية لاهثة وراء إرضاء الزبون (الطالب) وإشباع حاجاته التي تحركه بفعل رغباته الآنية، و التي تجعل الطالب إنسان إجرائي يقصر تفكيره وحياته كلها على الحال دون المآل فلا يقبل على تعلم معرفة إلا إذا تكشفت له منافعها في الحال وكذا الجامعة لا تقبل على إستراتيجية إصلاحية إلا إذا كانت مطلوبة من الزبائن في الحال وتسد لهم حاجاتهم حتى تضمن وجودها في السوق ولا تعير أي اهتمام للمآل والمقاصد والغايات .

. إن إستراتيجية قبول بما هو إيجابي مما هو معولم وتبنيه، ورفض ما لم يكون منسجما مع ذواتنا ورغباتنا وخصوصياتنا ليس بالأمر الهين ولا نملك هذا الخيار في الفرز وتقرير الأولويات ثم إن مثل هذه الإستراتيجية ستضعنا في أعين الآخر كما لو أننا الشريك المراوغ الذي لا يؤتمن جانبه فيتعاطى مع استجابتنا بمنطق المراوغة وتصبح نظرية المؤامرة هي التي توجه سلوك كل الأطراف ويتحقق وهم المواكبة.

ذلك فضلا عن أن العولمة هي الآن ضمن حديث النهايات تضمر بدون شك خطورة إبستمولوجية تتعلق بإعادة إنتاج الحتميات (الحتمية التاريخية،الماركسية، الحتمية الاجتماعية الدوركايمية، الحتمية النفسية الفرويدية، الحتمية التطورية البيولوجية الداروينية، الحتمية النيوتينية الفيزيائية، الحتمية التكنولوجية المعلوماتية) رغم إدعاء فلاسفة الما بعد غير ذلك، فالحتميات تجعل العقل أمام العلاقات الخطية، وعدم الإحساس بتعقد ظواهر الوجود وما يقتضيه ذلك من تأسيس للعقل التواصلي النقدي .

فهذه المخاطر التي رصدناها بالمنظار الميتودولوجي والماركسي والإسلامي، تجعلنا نقرأ عولمة الجامعة ونصدر حولها حكما إبستومولوجيا لا نراه إلا ضمن أهداف العولمة المسكوت عنها والمتعلقة بعزل الطالب معرفيا عن محيطه الاجتماعي والثقافي، وحتى الإيكولوجي لصالح دمجه في العلاقة بالعوالم الافتراضية التي يوفرها الحضور الكلي الشمولي لتكنولوجيا المعلومات في عملية التعليم

والتعلم، بغرض إكساب الجيل المهارات التي تطلبها الشركات المتعددة الجنسيات وحصول المتعة واللذة الفردية.

ولم يبق بعد هذا الحديث المعولم للجامعة عن معنى للتربية يتعلق بتربية المواطن الصالح من حيث هي إدماج مؤسسي وانتماء اجتماعي وتشكيل للهوية، أو الإنسان الصالح من حيث هي إنماء للقيم الإنسانية أو الفردية من حيث هي تحقيق للذات كما تعلمناه من علم النفس؛ بل هي معنى يرتبط بتسويق الذات في السوق العالمية الآنية ... أو تبدوا وكأنها في ظل المعلوماتية تعيد إنتاج ما يعتبره" لويس دومون" بالفردانية الخارجة عن العالم أو العقل خارج الدنيوية .

المراجع:

- معن النقري، المعلوماتية والمجتمع، (مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات) ط1، 2001، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب. ص ص 8-16.

2 - نبيل بن علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة.265، 1990، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.ص 235.

3 - محيا زيتون التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة و ثقافة السوق ط1، 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. ص ص 3-11 .

4 - نفس المرجع ص ص 4-42 .

5 - حسن مضفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط1 200،7، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.ص ص 18-19 .

6 - معن النقري مرجع سايق ص ص 45-47 .

7 - محمد جواد رضا، الإصلاح التربوي العربي خارطة الطريق، ط1، 2006 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ص ص 54-56 .

8 - البنك الدولي، بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، ط العربية 2003 ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ص ص 46-67 .

9 - لمياء محمد أحمد السيد ، العولمة ورسالة الجامعة (رؤية مستقبلية، آفاق تربوية متجددة) ط.1 2002 ، الدار المصرية اللبنانية ص ص 236-257 .

10 - محمد بوعشة، أزمة التعليم لعالي في الجزائر والعالم العربي، ط1، 2000، دار الجيل، بيروت، لبنان ص ص 25-83 .

11 - البنك الدولي، مرجع سابق ص 16.

12 - البنك الدولي، نفس المرجع ص ص 19-20.

13 - محيا زيتون، مرجع سابق ص ص 307-330.

14 - سليمة حمادي، تكنولوجيا التعليم، يومية الشروق العربي، نوفمبر 2007 الجزائر العدد2137.

15 - أندرية بتروفيتش إركوف، المعلوماتية مادة جديدة في التعليم الثانوي، في الاتحاد السوفياتي، مستقبليات 64، مجلة التربية الفصلية، اليونسكو مجلد 17، ع 4، 1987 ص 32.
16 - لمياء محمد أحمد السيد ، مرجع سابق ص ص 259-293.
17 - البنك الدولي، مرجع سابق ص ص 85-30 .
18 - البنك الدولي، نفس المرجع ص 273.
19 - طه عبد الرحمن، روح الحداثة، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ط1، 2006 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب ص 78.
20 - طه عبد الرحمن، نفس المرجع ص 90.
21 - تيري إغلتون أو،هام ما بعد الحداثة، ت. ثائر ديب، ط1. 2000، دار الحوار للنشر، اللاذقية، سوريا ص 173.
22 - تيري إغلتون نفس المرجع ص 187.
23 - طه عبد الرحمن، مرجع سابق ص ص 93-94.
24 - طه عبد الرحمن، روح، نفس المرجع ص ص 81-82.
25 - طه عبد الرحمن، نفس المرجع ص ص 95-97.